تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية

Oil price fluctuations and their impact on the labor market in Algeria: an analytical approach

ط د . قطوش رزق
جامعة الجزائر3 – الجزائر
guettoucherizk@yahoo.fr

أ.د. بن لوكيل رمضان
جامعة الجزائر3 – الجزائر

Abstract:

This study attempts to analyze the impact of oil price fluctuations on the unemployment rate in the context of Algerian economy in the short term as well as in the long term. During the period 1970-2016, taking into account the specific characteristics of Algerian economy and the role played by oil prices in defining and shaping the political and economic policy on the other hand. Therefore, the study has been divided into three main parts, in addition to the introduction and conclusion. The first part includes the theoretical frame that highlights the historical evolution of oil price fluctuations and their determining factors, with a presentation of the main previous studies that have dealt with relationship between variables. The second part includes a definition of unemployment and employment in addition to an analysis of the labor market in Algeria regarding labor force, employment and unemployment on the general scale. The third part includes describing variables, data resources, relationships analysis, oil price fluctuations, employment policies and unemployment rates (1970-2015).

The results of the analytical study confirmed the existence of synchronous integration in the long term between oil prices and employment and unemployment rate. They have also shown a relationship between the unemployment rate and the oil price in the short term. They have also revealed that the oil price Shocks of OPEC basket have a negative effect on the unemployment rate and the level of employment in Algeria.

Key words: Labor market, unemployment, public investment, oil prices, oil shocks.

مقدمة:

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي مثل تناقص الفجوة بين الطلب والعرض وأزمة الدولار عام 1971 وحرب أكتوبر 1973 غيرت منطق أسعار النفط الخام و وأظهرت أهمية النفط في عديد المجالات السياسية والعسكرية وهذا على اعتبار أن النفط كمصدر للطاقة أعطى ً دفعا ً كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم، وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه كل الدول ومن بينها الجزائر ،اذ يهيمن قطاع النفط على أكثر من 98 % من حجم الصادرات الإجمالي بينما بلغت مساهمته في الناتج الإجمالي حوالي 49%. ومن جهة ثانية فإن النفط يشكل ما نسبته 10 % من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة.

يواجه الاقتصاد الجزائري العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية خلال العقود الأخيرة، التي تنعكس آثارها بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية المختلفة ،مثل أسواق العمل، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود قنوات فعالة للروابط الاقتصادية بين الدول المختلفة.

بحيث تنعكس أثار تقلبات أسعار النفط العالمية على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في انخفاض مستوى التشغيل، وارتفاع معدلات البطالة، إن معرفة أثار تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على سوق العمل في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر ، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة بحث ودراسة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ومستوى التشغيل والبطالة في الجزائر وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال الآتي: ما هو أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على معدلات التشغيل والبطالة في سوق العمل الجزائري .

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية للبترول في معدل البطالة والتشغيل في الاقتصاد الجزائري وذلك في الآجلين القصير والطويل. خلال الفترة 1970 – 2016 .ولهذا الغرض تم تقدير نموذج للدراسة يتضمن متغيرين : متغير مستقل هو أسعار النفط في السوق العالمية، ومتغير تابع هو سوق العمل المعبر عنه بمستوى البطالة والتشغيل، وذلك خلال الفترة 1970 – 2016 لتوفر البيانات حولها. وذلك من خلال الطرح النظري لهذه المتغيرات ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل

نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة الفترة الزمنية (1970-2016)ويرجع اختيار هذه الفترة إلى توافر أكبر قدر من البيانات خلالها . كما أنها شهدت عددا من التقلبات في أسعار النفط العالمية التي أثرت في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الأداء الاقتصادي بصفة عامة. وسوق العمل بصفة خاصة.

منهجية الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول ومؤشرات سوق العمل في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري،تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم وتوصيف وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة.

محاور الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية ،بالإضافة إلى المقدمة والخلاصة.يشتمل المحور الأول على الإطار النظري الذي يوضح التطور التاريخي لتقلبات العالمية لأسعار النفط والعوامل المحددة لها ،مع عرض لأهم الدراسات السابقة التي تعرضت لمتغيري العلاقة.كما يتضمن المحور الثاني محاولة لتحديد مفهوم البطالة والتشغيل بالإضافة إلى تحليل سوق العمل في الجزائر من حيث قوة العمل والتشغيل والبطالة على المستوى الكلي. ويتضمن المحور الثالث توصيف المتغيرات ومصادر البيانات، وتحليل العلاقات **تقلبات أسعار البترول وسياسات التشغيل ومعدلات البطالة (1970-2015)**، تليه النتائج ،ثم الخلاصة وأهم الاستنتاجات.

المحور الأول: التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمي والعوامل المحددة لها

1. التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمي :

تعد أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي، حيث أن التباين في مستويات هذه الأسعار في الأسواق العالمية الرئيسية له تأثيراته المختلفة على اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1981 ، التي كانت منعرجا هاما في تاريخ أسعار النفط.

وقبل الغوص بعمق في أهم الصدمات والتقلبات التي عرفها التاريخ على مدار الزمن يجب التعرف على المفهوم الاصطلاحي لفكرة **التقلبات النفطية** والتي يقصد بها إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن كنتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق .حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض.(1)

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض .وتعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي .أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية.(2)

من المعروف إن سعر أي سلعة يتحدد بتقاطع قوى العرض مع الطلب على السلعة الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة وهذا يسمى سعر التوازن. وما إن اختلفت الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة في السلعة تتفاعل تلك القوى مولد ة سعرا توازنيا جديد.لكن هذا لم ينطبق على النفط لان النفط تتحكم فيه شركات نفطية احتكارية كبرى قد حددت أكثر من سعر ومنها :(3)

أ- **السعر المعلن:** وهو السعر الذي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح دولها , وظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880. والملاحظ وفق هذا السعر لم يكن للدول المنتجة النفط أي دور به حتى عام 1970ولم يتحقق وفقا لتفاعلات العرض والطلب في السوق النفطي وإنما يتحدد من قبل الكارتل النفطي العالمي.

ب- **سعر السوق أو السعر المتحقق:** وهو السعر الفعلي الذي يباع فيه النفط الخام في السوق الحر.

ت- **سعر التحويل:**وهو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة, او عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى آخر, كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.

ث- **سعر الكلفة:** هي الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل نفط من النفط الخام. ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الكومة(الضريبة والريع) وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدولة المنتجة.

بعد أن دخلت أسعار البترول منذ أوائل السبعينات،بعد بداية انتهاء سيطرة شركات النفط العالمية على الإنتاج،فيما يشبه الدورات صعودا وهبوطا في العالم .ومع حدوث عدة دورات(طويلة وقصيرة)خلال الأربعة عقود الماضية ،إلا أن من المناسب استعراض ثلاث دورات مهمة من ضمنها الدورة الحالية :

1.1. دورة 1999/1973 :

شهد العام 1960 ولادة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد والتي هيمنت لاحقاً لاسيما منذ مطلع السبعينيات التي شهدت تأميم الصناعة النفطية على أسواق النفط . وتضاعف الإنتاج العالمي ليصل إلى 22 مليون برميل يومياً العام 1960، ثم تضاعف مرة أخرى في السبعينيات ليصل إلى 47.8 مليون برميل يومياً العام 1970، ووصل الإنتاج العالمي إلى 57.7 مليون برميل يومياً العام 1973، وهو العام الذي شهد ما اصطلح على تسميته بالثورة النفطية الأولى.

كان من نتائج الانتعاش الكبير في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في أعقاب خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، الزيادة الكبيرة في استهلاك النفط في مناطق جغرافية متعددة خلال الفترة 1953 – 1973؛ إذ تضاعف في الولايات المتحدة، وزاد في أوروبا الغربية بمقدار 12 ضعفاً. أما اليابان، فقد زاد استهلاكها بشكل لافت تجاوز الـ100 ضعف.

إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات المميزة في تطوراتها وأهميتها وتأثيرها في أسعار البترول في السوق الدولية للنفط .لاسيَّما بعد بروز قوة أوبك كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها .ويمكن القول بأن الأعوام من السبعينيات تعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيره في السوق الدولية للنفط.

طغى حدثان في غاية الأهمية على حقبة السبعينيات من القرن الماضي، تجلى الأول في استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر العام 1973، وتمثل الحدث الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية عام 1978 – 1979 .(4)

وترك هذان الحدثان بصماتهما الواضحة على الأسواق النفطية تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط ولجوء الدول الصناعية إلى إجراءات مضادة للحد من الاستهلاك.فتغيرت الأسعار رأسا على عقب مع استخدام العرب "سلاح النفط" للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، كأداة ضغط على الدول الغربية، حين فرضوا حظراً نفطياً على الولايات المتحدة وهولندا لموقفهما المنحاز في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب إسرائيل. واستمر هذا الحظر نحو ستة أشهر كان من نتائجه ارتفاع الأسعار أكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل إلى نحو 12 دولاراً للبرميل عام 1974.

الشكل (1): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة- 1973

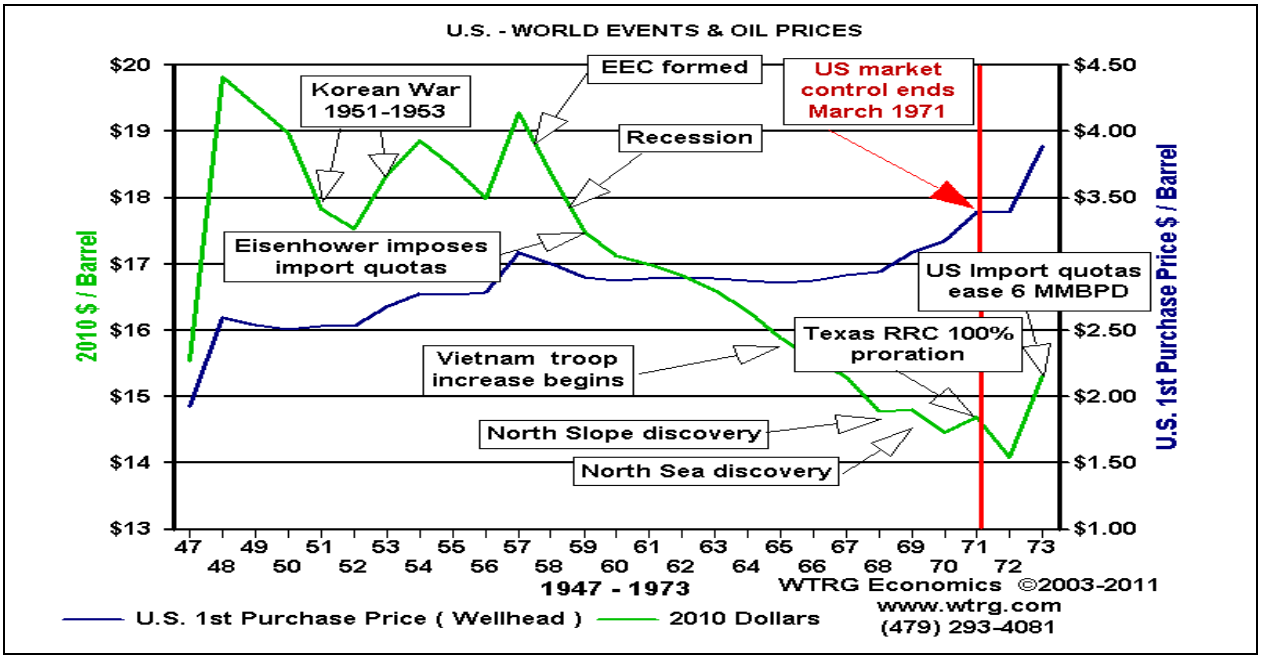

المصدر : www.wtg.com

ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول (سبتمبر) عام 1980، انخفض إنتاج الدول النفطية في "أوبك" الى 22.480 مليون برميل يومياً، أي أدنى بنحو 7 ملايين برميل يومياً عن مستواه عام 1978 نظراً للتراجع الكبير في انتاج كل من العراق وإيران. ونتج عن ذلك زيادة أخرى غير مسبوقة في الأسعار وصلت الى 32 دولاراً للبرميل العام 1981 مقارنة بـ13 دولارا للبرميل العام 1978.

دفع توقف الإمدادات النفطية، إبان حرب أكتوبر الدول الصناعية إلى التفكير ملياً في أمن الطاقة، ما تمخض عنه إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" العام 1974، للدفاع عن مصالح الدول المستهلكة. وتضم الوكالة في عضويتها اليوم 28 دولة صناعية موزعة في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا.. ومن أهم الآليات التي ابتكرتها الوكالة إلزام أعضائها على الاحتفاظ باحتياطي نفطي يعادل 90 يوماً من الاستيراد لمواجهة اي انقطاع مفاجئ في الإمدادات. واستحدثت الولايات المتحدة، وللمرة الأولى في تاريخها، وزارة للطاقة في العام 1977 للإشراف على سياسات الطاقة التي كانت حتى وقت قريب من اختصاص الحكومات الفيدرالية، بالإضافة الى إنشاء مخزون استراتيجي SPR بحجم 700 مليون برميل تحسباً لأي توقف للإمدادات في المستقبل. ويأتي ذلك ضمن حزمة إجراءات تضمنها برنامج عُرف بـ"خطة حرية الطاقة" التي تبنتها إدارة الرئيس الأميركي جيرالد فورد العام 1975.(5)

انخفضت أسعار النفط بشكل كبير خلال الفترة 1982 إلى 1985 نتيجة لأوبك: الخطأ وقع نتيجة سوء إدارة العرض. شهدت الفترة أيضا قمة في الإنتاج في نفط بحر الشمال مدعومة بارتفاع الأسعار والتي كانت حتى ذلك الحين تعتبر مكلفة للإنتاج. هبطت الأسعار من مستوى 35 دولارا للبرميل في العام 1981 إلى 31 دولارا للبرميل في العام 1982، واستمرت في الهبوط إلى 29 دولارا في العام 1983، و28 دولارا في العام 1984، و26 دولارا في العام 1985. ووصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها في العام 1986 عند 14 دولارا للبرميل.سوء إدارة أوبك والتباطؤ في الطلب والزيادات الإضافية في المنتجين من خارج أوبك خفضت حصة أوبك في السوق إلى نصف مستوى إنتاجها من 30 مليون برميل يوميا. لوضع حد لانخفاض الأسعار حاولت "أوبك" فرض نظام الحصص دون جدوى للدفاع عن عتبة سعر 18 دولارا. (6)

تأرجحت أسعار النفط حول 20 دولارا للبرميل على الأقل خلال النصف الأول من التسعينيات؛ ومع ذلك، فإن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997 قادت الأسواق إلى التهاوي. تزامن ذلك مع قرار سيئ من أوبك التي اجتمعت في العاصمة الاندونيسية، جاكرتا، بزيادة سقف إنتاجها غافلة للركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمور الآسيوية، مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة، في ما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو قرار تندم عليه

الدول الأعضاء إلى اليوم. أدت تلك العوامل إلى هاوية غير مسبوقة، مع هبوط سعر البرنت ليصل إلى الحضيض عند أقل من 11.29 دولارات في مارس 1998(7).

2.1. دورة 2000/2009 :

شهدت الفترة بين 2000 و2008 زيادة غير مسبوقة في الطلب من طرف الاقتصادات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند، الأمر الذي فاجأ أوبك. عدم وجود إمدادات كافية أدى إلى زيادة في الأسعار التي وصلت إلى مستوى تاريخي عند 147 دولاراً في صيف العام 2008. ولكن، في عام 2009 ، انخفضت مستويات أسعار النفط الخام الاسمية، ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 61.1دولار/برميل، و سعر خام برنت إلى 61.7 دولار/ برميل، و سعر خام غرب تكساس إلى 62 دولر/برميل .ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية لتشهد أسوء ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي.(8)

3.1. دورة 2010/2016 :

و في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل ،و عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 ،و يظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية و مؤشرات تباطؤ النمو و الاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار

وبدلا من الجلوس، التقت الدول الأعضاء في "أوبك" في مدينة وهران الجزائرية واتخذت قراراً تاريخياً بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا. كان للخطوة تأثير فوري على الأسواق العالمية مع عودة أسعار النفط الخام إلى العتبة السابقة عند 100 دولار للبرميل. و شهد عام 2011 ارتفاع أسعار النفط الخام الاسمية بشكل ملحوظ ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل سعر سلة خامات أ وبك إلى 107.5 دولر/برميل، و سعر خام برنت إلى111.3 دولار/برميل، و سعر خام غرب تكسا س إلى 94.9 دولار/برميل .وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في نهاية عام 2010 ، و أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة اليورو، والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.

وقد استمر الارتفاع في أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت في عام 2012 ، لتصل إلى109.5 دولار/برميل، و 111.6 دولار/برميل على التوالي ،بينما انخفض بشكل طفيف جداً سعر خام غرب تكسا س ليصل إلى 94.2 دولار/برميل في نفس العام .وفي عام 2013 انخفضت أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت إلى 105.9 دولار/برميل، و 108.7 دولار/برميل على الترتيب، وبخلاف ذلك ارتفع سعر خام غرب تكسا س إلى 97.9 دولار/برميل في نفس العام.

فبعد مسلسل دام ثلاث أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت ب $ 105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي - 2011 جوان2014 . بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014 ، و ا زدت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من % 50 في ديسمبر 2014 .لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولارا 2015، لينخفض بما يفوق % 50 عما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل الى ما يعادل37 دولار للبرميل، واستمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية .ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015و 2016 على التوالي .وانخفضت معه أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم.(9)

الشكل (2): تطور أسعار النفط الخام و الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014 ،(دولار/برميل)

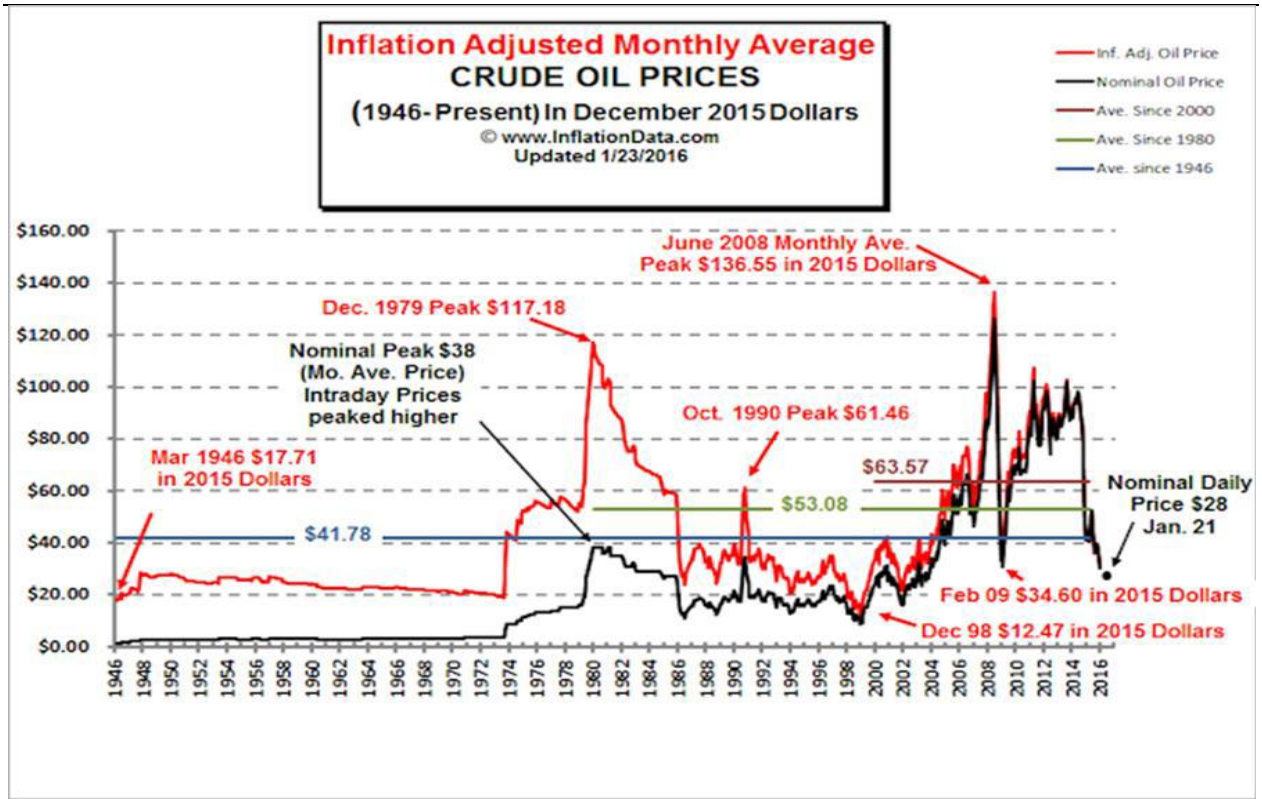

المصدر (10)- تاريخ الاطلاع 2017/02/25 : Historical Inflation Adjusted Oil Prices http://inflationdata.com

الشكل (3): تقلُّب أسعار النفط

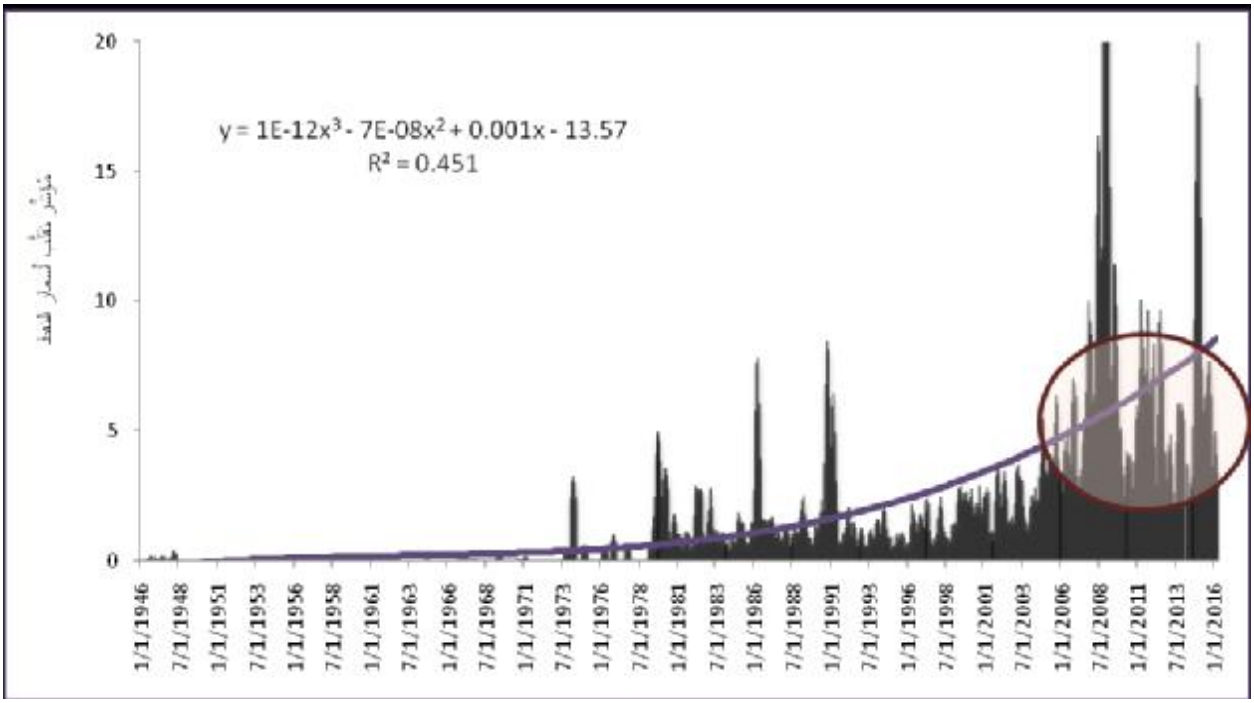

المصدر (11): World Bank and MACROTRENDS :نقلا عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أسعار النفط ..إلى أين ؟ العدد 5 يوليو 2016 ، ص: 5.

2. محددات أسعار البترول:

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول واقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار.

1.2. مفهوم الطلب البترولي:

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية – كخام أو منتجات بترولية – عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة. (12)

2.2. العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسيا و البعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا ، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالأتي:**(13)**

- معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي؛
- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة؛
- سعر المواد الطاقوية؛
- الاستقرار السياسي في العالم؛
- السكان؛

3.2. العرض البترولي:

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار ، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها ، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة ، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية ، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.(14)

4.2. العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول و سعره، ويدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى و معدل النشاط الاقتصادي و أسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، فليس معنى توافر احتياطيات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب ، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض ، و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقلة ،كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول و مدى حاجتها إلى البترول لمواجهة الاستهلاك المحلي ، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي احتياجاتها المالية ، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل ، وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص ، وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض:**(15)**

- الطلب البترولي؛
- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول؛
- الاحتياطيات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول؛
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير؛
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم و الطاقة النووية على نطاق واسع.

المحور الثاني: الإطار النظري لسوق التشغيل في الجزائر

1. تعريف البطالة:

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية . (16)

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده. بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل وغيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2. تشخيص ظاهرة البطالة في الجزائر:

يكتسي التشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم من خلال محاربة البطالة التوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج والتراكم خاصة في الجزائر التي تمتلك ثروة شبابية إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة والتي مست مختلف شرائح المجتمع حتى الشباب الجامعي، ومن أسباب البطالة في الجزائر:

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري ؛
- عزوف الرأسماليين ن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم ؛
- التزايد السكاني.

3. سوق العمل (التشغيل):

إن سوق العمل في الجزائر مثل أي سوق يقصد به الآليات التي تؤدي إلى التلاق بين قوى العرض والطلب، وهم الطالبون للعمل وأصحاب الأعمال، وإن توازن أو اختلال سوق العمل يظهر من توازن أو اختلال قوى العرض والطلب، ذلك أنه عندما تزيد قوى العرض والطلب يظهر اختلال سوق العمل في صورة بطالة.

1.3. الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، حيث أن طلب المنتج لخدمات العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنها طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية.

2.3. عرض العمل:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال، حيث يمكننا الفصل بين خدمة العمل والعامل ذاته الذي يقدمها، وظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه لوقت الفراغ. كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف تحدد ظروف عرض العمل.(17)

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وسياسات التشغيل ومعدلات البطالة (1970-2015)

لقد حظيت دراسة ظاهرة البطالة والتشغيل بتفصيل شامل من خلال مختلف الدراسات المعتمدة أساسا على تجارب البلدان المتقدمة، حيث يمكن تقسيم المتغيرات المحددة للبطالة إلى قسمين رئيسيين، يتعلق الأول بالجانب التنظيمي لسوق العمل، ويتعلق الثاني بجانب الاقتصاد الكلي. وقد تناولنا في هذه الدراسة محددات قسم الاقتصاد الكلي مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري على أساس انه **اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على مداخيل البترول.**

- **الإنفاق الاستثماري:** لقد أشارت عديد الأبحاث التجريبية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والبطالة، حيث بينت هذه الدراسات الأثر الايجابي للإنفاق الاستثماري (الاستثمار العمومي) على الإنتاجية، ومن بين الدراسات نجد دراسة **D. A. Aschauer** سنة 1989 التي أثبتت أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة تساوي 0.39، وان انخفاض الإنتاجية في الو.م.أ خلال سنوات السبعينات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العام. لهذا نعتبر أن معدل البطالة دالة في نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج بعلاقة عكسية.
- **معدل النمو الاقتصادي:** هناك علاقة تجريبية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وهي ما تعرف بقانون **أوكن**، و تنص هذه العلاقة على أن معدل البطالة يتأثر عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي. و عليه فإننا نعتبر أن معدل البطالة دالة في معدل النمو الاقتصادي بإشارة سالبة.
- **المجتمع النشيط:** من المتوقع أنه كلما زاد حجم المجتمع النشيط كلما زاد عدد العاطلين عن العمل، إلا في حالة ما إذا تم خلق مناصب شغل مساوي لحجم الزيادة في المجتمع النشيط وهو ما يقود إلى الحفاظ على مستوى البطالة على أقصى تقدير. و منه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في نسبة المجتمع النشيط إلى عدد السكان وبإشارة موجبة.
- **أسعار البترول:** نظرا للدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا ندرجه كمتغير مفسر لمعدل البطالة، فمن التحليل السابق نستنتج أنه كلما كانت أسعار البترول مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة البترولية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين)، بحيث لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الإقتصادي والنقدي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الإجتماعي و بشكل خاص البطالة. ومنه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في أسعار البترول وبإشارة عكسية.

1. تقلبات أسعار النفط وأثرها على البطالة من 1970 إلى 1978:

خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1978 عرف السياسة التنموية في الجزائر بسيطرة القطاع العام على معظم أوجه النشاط الاقتصادي. وشهدت معدلات البطالة انخفاض معتبر خلال السبعينات حيث انخفاض من 22.05% سنة 1970 إلى 18.94% سنة 1979، بسبب البرامج التنموية خلال هذه الفترة كالثورة الزراعية وتطوير الصناعات.

الجدول (01): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي وأسعار البترول من 1970 إلى 1978.

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل البطالة (%)	22.05	23.01	23.25	23.59	21.00	20.05	19.02	20.87	18.94
الاستثمار ع (بالمليار دج)	1.623	2.254	2.832	3.719	4.002	5.412	6.948	10.19	12.53
أسعار البترول	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.7

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

انطلاقا من المعطيات الواردة في العمود (9) و (12) من الملحق (ب) تم استخلاص أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، بإعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الإستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فقد كان للتحسن الملحوظ في أسعار النفط منذ 1973 دورا هاما في تمويل الاستثمارات الضخمة التي شرعت فيها الجزائر في مخططاتها لتلك الفترة، خاصة وأن قطاع المحروقات قد حضي بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات ، فتقلص معدلات من 22% سنة 1977 إلى 19% سنة 1979.

ويشير بالتحديد إلى أن التغير الإجمالي الذي يطرأ على معدلات البطالة يمكن تفسيره من خلال تغيرات أسعار النفط ، في حين يظهر معامل الارتباط العكسي أن حركة تغير المعدلات من البطالة ليست في نفس اتجاه تغيرات أسعار النفط ، وهو ما يظهر جليا من خلال ارتفاع المعدلات بعد أزمة 1986 إلى 21% وبالمقابل انخفاضها سنة 1989 بعد تحسن أسعار النفط و هذا واضح في منحنى للشكل البياني (9) من الملحق **I**.

2. تقلبات أسعار النفط وأثرها على البطالة من 1979 إلى 1989:

في بداية الثمانينيات تم الدخول في مرحلة الاقتصاد اللامركزي وإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها، بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

الجدول (02): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي وأسعار البترول من 1979 إلى 1989

	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة (%)	16.30	14.19	13.99	13.64	13.29	13.29	13.59	16.14	21.35	21.22	17.18
الاستثمار ع بالمليار دج	13.425	17.22	23.45	34.44	40.43	41.32	45.18	40.66	40.21	43.50	44.3
أسعار البترول	17.25	28.64	32.51	32.38	29.04	28.24	27.01	13.57	17.73	14.24	17.31

وتميزت هذه المرحلة بكثافة حجم الاستثمارات العمومية التي بلغت خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حوالي 156.86 مليار دينار، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول التي انتقلت من 17.25 دولار للبرميل سنة 1979 إلى 32.51 دولار للبرميل سنة 1981. خلال هذه المرحلة وتزامنا مع ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية تم خلق 561000 منصب شغل بين 1980 و1984، أي بمتوسط 140 ألف منصب شغل سنويا. وعرف معدل البطالة انخفاضا ملحوظا حيث وصل إلى معدل متوسط يقدر بـ: 13.67%.

سنة 1985 كانت بداية المخطط الخماسي الثاني الذي كان كتكملة للمخطط السابق، وهي مرحلة تميزت بحدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 وتزايد المطالب الاجتماعية. حيث انخفضت أسعار البترول إلى 13.35 دولار للبرميل بعدما كان 27.01 دولار للبرميل، وقد عكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة، فانخفضت إيرادات الدولة من المحروقات من 12.72 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43%. وكان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين، تمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، فانتقلت من 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 27.7 مليار دولار سنة 1989.

في ظل هذه الظروف فإن معدل نمو حجم الاستثمارات العمومية تراجع عن معدل نموها في المخطط الخماسي الأول والذي قارب 16.50% سنويا. هذه الوضعية انعكست بصفة سلبية على التشغيل حيث أدت إلى انخفاض كبير في مستواه وصل إلى نصف عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال المخطط الخماسي الأول، حيث تم خلق ما يعادل 75 ألف منصب شغل سنويا خلال المخطط الخماسي الثاني. كما ارتفعت البطالة بشكل كبير مقارنة بعدد العاطلين عن العمل المسجل سنة 1985 (435 ألف عاطل عن العمل). حيث انتقل متوسط معدل البطالة من 16.67% في المخطط الخماسي الأول إلى 17.63% كمتوسط معدل البطالة خلال المخطط الخماسي الثاني.

3. تقلبات أسعار النفط وأثرها على البطالة من 1990إلى 1998:

في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات

المطبقة لم تأت بالنتائج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية. وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد إمضائها اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار.

الجدول (03): تطور معدل البطالة وأسعار النفط من 1990 إلى 1998.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة (%)	19.66	20.59	23.42	23.15	24.30	28.10	28.20	28.60	28.00
الاستثمار ع بالمليار دج	47.70	58.30	144	185.21	235.92	285.92	147.01	201.64	211.88
أسعار النفط	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28
نسبة الإستثمار العمومي من الناتج الداخل الخام (%)					15.86	14.26	6.77	7.25	7.49

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

لم تختلف فترة التسعينات عن السنوات السابقة من حيث طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين كما توضحه الارقام عن تذبذبات اسعار البترول والارتفاع المتزايد لمعدل البطالة .ولعل أهم ما ميز هذه الفترة التأثير السلبي الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي وتحديدا البطالة في المجتمع ، إذ بلغ متوسط البطالة للفترة (1994-1998) 27,44% حيث يرجع هذا الارتفاع للأسباب الآتية:

- انخفاض أسعار النفط مما يعني عدم القدرة على تمويل الكثير من المشاريع؛
- تسريح العمال الناجم عن عمليات الخصخصة، وتطهير المؤسسات، فقد أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76مؤسسة و64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية، وهو ما تسبب في تسريح 400.000 مليون عامل نحو البطالة ؛
- النمو الديمغرافي ، حيث ازداد عدد السكان خلال عشر سنوات سبقت البرنامج بنسبة 31,05%؛
- حالة اللاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر في تلك العشرية، وما ترتب عنها من تعطيل للكثير من النشاطات الاقتصادية، ونفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاقتصاد الجزائري.(18)

على خلفية الاختلالات السابقة **واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994** صار الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة خاصة في ميزان المدفوعات، أجبرت السلطات على اللجوء إلى اختيار إعادة جدولة الديون الخارجية، فتم التوقيع أولا على برنامج التثبيت لمدة سنة في ماي 1994، و بعدها تمت صياغة إطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 03 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في نهاية شهر ماي من سنة 1995، مما أتاح للجزائر الحق في استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الإصلاحات. ومن أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ببلوغ معدلات نمو عالية كان على الدولة أن تلتزم بعدة شروط منها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليل وترشيد النفقات العمومية وخفض وتيرة التوسع النقدي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص بخوصصة مؤسسات القطاع العمومي.

وكان من نتائج تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية أن عاد التوازن للميزانية سنتي 1996 و1997، أما حجم الاستثمارات العمومية فعرف زيادة باستثناء سنة 1996 التي يلغ فيها 147.01 مليار دج، أي بانخفاض يقارب 40% مقارنة بسنة 1995. ويتضح من خلال الجدول (02) سعي الدولة إلى تقليص حجم الإنفاق العمومي، حيث انتقلت نسبة الإنفاق الاستثماري من الناتج الداخلي الإجمالي من 15.86% سنة 1994 إلى 8.50% خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي. هذه المعطيات وإضافة إلى تسريح العديد من العمال في سبيل إعادة بناء القطاع العمومي الاقتصادي بين 1997 و1998 جعلت معدلات البطالة تسجل أرقاما قياسية مستقرة عند حدود 28% رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني.

4. تقلبات أسعار النفط وأثرها على التشغيل والبطالة من 1999إلى 2015:

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009.

الجدول (04): تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 إلى 2016.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.20	30.00	28.40	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30
أسعار النفط	17.44	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.59	61.00	74.43	98.45
الاستثمار ع بالمليار دج	186.98	321.92	357.39	452.93	532.58	639.05	806.84	992.28	1442*	1973*

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	10.20	10.00	10.2	10	9.83	10.60	11.20	11.2
أسعار النفط	62.20	80.01	112.60	111.39	109.17	99.32	52.46	43.06
الاستثمار ع بالمليار دج	1926*	1943*						

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

* تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39، مارس 2011.

من خلال الجدول نلاحظ أنه مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 % برغم الأزمة المالية العالمية ، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير و المتزايد، و بروز الصين كزبون كبير و مهم في السوق النفطية.

وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الأشكال (هيكلية واحتكاكية ودورية...) وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض، وتشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول (1) إلى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999 ثم انخفضت إلى 25 سنة 2002 ثم إلى 12.3سنة 2006 لتصل إلى 10.2 في نهاية 2009 أنظر الجدول (2).

شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي انخفضت من 29,2% سنة 1999 إلى 23,7% ثم إلى 17,7%سنتي 2003 و2004 على التوالي . في حين بلغت نهاية سنة 2013 حوالي 09.83% ، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة أو استقطاب استثمارات أجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى. (19)

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة حاولنا تحليل أثر التقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية للبترول في معدل البطالة والتشغيل في الاقتصاد الجزائري وذلك في الآجلين القصير والطويل. خلال الفترة 1999 – 2016 .ولهذا الغرض تم تقدير نموذج للدراسة يتضمن متغيرين : متغير مستقل هو أسعار النفط في السوق العالمية، ومتغير تابع هو سوق العمل المعبر عنه بمستوى البطالة والتشغيل، وذلك

خلال الفترة 1999 – 2016 لتوفر البيانات حولها. وذلك من خلال الطرح النظري لهذه المتغيرات ومحاولة اختبار العلاقة بينها باستعمال أدوات التحليل

وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائر المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية وسياحية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة، فكلما ارتفعت أسعار البترول تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل و يفتح مناصب جديدة خصوصا في القطاع العام القطاع المسيطر، رغم أنه من المعروف أن النمو الاقتصادي الكبير ليس بالضرورة يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

وتتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية، لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية، مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية و الأزمات النفطية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة.
- إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية لكن الواقع يثبت عكس ذلك.
- إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك ً أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في مستوى التشغيل ونسبة الطالة من خلال آليات سياسات التشغيل والتوسع في الإنفاق العمومي وارتفاع حجم الاستثمار .
- إن نتائج الدراسة التحليلية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط ومستوى التشغيل والبطالة، كما أثبتت وجود علاقة بين نسبة البطالة وسعر النفط في المدى القصير.كما أوضحت أن هناك ً أثرا ً سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في نسبة البطالة ومستوى التشغيل في الجزائر.

لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ المثالي لعمله، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، وضع منظومات تضامنية لتوفير أفكار مشاريع وتمويلاتها لشباب الراغب في العمل الحر، وضع برامج بحثية جادة لخلق طرق لتقليل من البطالة في الجزائر.

كما أن الصدمات التي تحدث في الأسعار العالمية للبترول من أكثر الصدمات التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل وتستحوض على نسبة مهمة في التأثير في حجم الاستثمارات العمومية و حجم البطالة.

الهوامش:

[1] **Crude Oil Price Volatility**, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data. Institute for 21st Century Energy, Metric of Themonth**:** May 2012, P1.

[2] **U.S Departmrnt of State**, "Oil Embargo", 1973–1974**.** Office of the Historian**,** October 31,2013. https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo

[3] محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1980، ص:147.

[4] U.S Departmrnt of State, **Oil Embargo, 1973–1974.** Office of the Historian**,** October 31,2013. https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo

[5] Maurice durousset , Le marché du pétrole , ellipses édition1999, P49.

[6] Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » ,Ed Dahleb 1995

[7] Robert Mabro, "The Oil Price Crisis of 1998**" ,Oxford Institute for Energy Studies,** 1998**,**P5**.**

[8] Opec Annuel Statistical Bulletin 2013 at : www.opec.org

[9] John Baffes, Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, and Marc Stocker, and including Derek Chen, Damir Cosic, Xinghao Gong, Raju Huidrom, Ekaterine Vashakmadze, Jiayi Zhang, andTianli

Zhao, "Understanding the Plunge in Oil Prices: Sources and Implications", **Global Economic Prospects ,**Chapter 4, January2015**,** P155

[10] تاريخ الاطلاع 2017/02/25 (09.52 سا): http://inflationdata.com Historical Inflation Adjusted Oil Prices

[11] World Bank and MACROTRENDS :نقلا عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أسعار النفط ..إلى أين ؟ العدد 5 يوليو 2016 ، ص: 5.

[12] ماجد إبراهيم عامر. تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك.مجلة النفط والتعاون العربي - المجلد الثاني والأربعون – 2016 العدد 156 .

[13] جمعة رضوان " رسالة ماجستير علوم اقتصادية " - تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر1970 -2007. جامعة الجزائر .2006

[14] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " اقتصاديات الموارد الطبيعية "، بغداد .1992

[15] حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية.تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ،2006 عدد164

[16] محمد حسين عبد القوي،البطالة المشكلة والعلاج ،الاكادمية الملكية للشرطة ،مملكة البحرين ،بدون سنة نشر.

[17] سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، .2004

[18] ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي:قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، .2006

[19] د.يوسفات علي البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - الفترة من 1970-2009-

الملاحق:

الملحق (أ):

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط PP	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات E	الواردات IM	الميزان التجاري BC	المديونية DT	خدمة المديونية SD
الوحدة	دولار للبرميل	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
الترقيم	1	2	3	4	5	6	7
1975	12,75	15,59	4,701	6,015	-1,314	4,593	0,457
1976	13,05	17,79	5,332	5,082	0,25	6,085	5,853
1977	14,20	21,04	5,928	7,125	-1,197	8,902	1,028
1978	15,12	26,43	6,347	8,682	-2,334	13,687	1,489
1979	24,80	30,28	8,198	8,511	-0,313	17,051	2,792
1980	35,21	42,35	15,623	10,559	5,064	19,36	3,968
1981	35,50	44,37	13,296	11,269	2,027	18,379	3,903
1982	31,71	45,20	11,476	10,738	0,738	17,604	4,381
1983	30,05	48,82	13,029	10,395	2,643	16,047	4,591
1984	28,06	52,95	13,078	10,482	2,596	15,097	4,984
1985	27,52	85,00	12,841	9,844	2,997	16,483	4,870
1986	12,97	63,07	7,430	9,228	-1,798	20,436	5,117
1987	17,83	64,64	8,606	7,042	1,564	24,386	5,381
1988	14,24	58,79	8,155	7,400	0,755	24,856	6,269
1989	16,10	55,47	8,949	9,188	-0,239	26,063	6,853
1990	21,15	61,84	11,018	9,680	1,338	28,379	8,562

1991	28,85	46,69	11,790	7,684	4,106	27,875	9,008
1992	18,80	49,14	11,137	8,648	2,489	25,724	9,278
1993	18,60	50,95	10,098	8,761	1,337	29,724	9,050
1994	16,31	42,43	8,591	9,570	-0,979	29,486	4,520
1995	17,60	44,08	10,422	10,126	0,296	31,573	4,244
1996	21,60	46,94	12,599	9,106	3,493	33,651	4,281
1997	19,49	48,20	13,923	8,688	5,235	31,222	4,465
1998	12,85	47,84	10,956	9,834	1,122	30,473	5,280
1999	18,03	48,26	15,824	12,735	3,089	28,315	5,116
2000	28,00	54,20	25,940	13,397	12,543	25,261	4,500
2001	24,80	54,90	23,041	13,565	9,476	22,571	4,464
2002	25,24	55,91	22,185	15,475	6,710	22,642	4,150
2003	29,03	60,85	25,952	14,814	11,138	23,353	4,358
2004	38,66	76,599	34,178	19,907	14,271	21,821	5,658

الملحق (ب):

المؤشرات الإقتصادية	أسعار النفط PP	التضخم IF	سعر الصرف TC	معدل البطالة CH
الوحدة	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
الترقيم	9	10	11	12
1970	01.67		1	22.05
1971	02.03			23.01
1972	02.29			23.25
1973	03.05			23.59
1974	10.73		1	21.00
1975	10.73	-	3,9490	20.05
1976	11.51	-	47,1640	19.02
1977	12.39	12,00	4,1470	20.87
1978	12.7	17,20	3,9659	18.94
1979	17.25	11,50	3,8531	16.30
1980	28.64	9,60	3,8375	14.19
1981	32.51	14,60	4,3158	13.91
1982	32.38	6,70	4,5921	13.64
1983	29.04	6,00	4,7885	13.29
1984	28.24	8,10	4,9835	13.29
1985	27.01	10,50	5,0279	13.50
1986	13.57	12,40	4,7023	16.14
1987	17.73	7,40	4,8375	21.35
1988	14.24	5,90	5,9144	21.22
1989	17.31	9,30	7,6084	17.18
1990	22.26	15,38	8,9648	19.66
1991	18.62	26,65	18,4670	20.59

1992	18.44	31,57	21,8720	23.42
1993	16.33	20,02	23,3500	23.15
1994	15.53	28,33	35,0550	24.30
1995	16.86	29,87	47,6490	28.10
1996	20.29	19,00	54,7470	28.20
1997	18.86	5,89	57,6760	28.60
1998	12.28	4,76	58,7350	28
1999	17.44	2,27	66,5720	29,2
2000	27.60	0,75	75,2570	30.00
2001	23.12	4,30	77,2600	28.40
2002	24.36	0,91	79,6830	25.70
2003	28.10	2,71	77,3947	23,7
2004	36.05	3,70	72,0603	17,7
2005	50.59	01.64	73.36	15.30
2006	61.00	02.53	72.64	12.30
2007	74.43	03.68	66.82	11.80
2008	98.45	04.86	71.18	11.30
2009	62.20	05.70	72.64	10.20
2010	80.01	03.90	74.4	10.00
2011	112.60		72.85	10.20
2012	111.39		77.55	10.00
2013	109.17		79.38	9.83
2014	99.32		80.56	10.60
2015	52.46	6.7	93.24	11.20
2016	43.06	5.9		11.20